ان الارقام السالفة الذكر هي من دون شك ، دون حجم التحويلات الحقيقية . اذ انه ليس من الضروري ان تدخل كافة اموال العاملين في الخارج في تمويل التجارة الخارجية لقطاع غزة .

المجال الثاني الذي وظفت فيه الطاقة العاملة ، كان استصلاح الاراضي وتحسين مستوى الزراعة في القطاع . وقد لعبت اموال الموظفين في الخارج دورا كبيرا في التطور الذي حدث . والذي كان على الصعيدين الافقي والعمودي . فقد طرأ ، اضافة الى زيادة نسبة الاراضي المزروعة زيادة كبيرة، تبدل عميق على انواع الزراعات ، حيث تزايدت النسبة المخصصة للزراعة عالية المردود ، والمعدة للتصدير . وما كان من الممكن للتوسع الراسي ان يبلغ النسبة التي بلغها لولا اموال المغتربين ، واذا كان كبار الملاك قادرين على توفير رؤوس الاموال الضرورية لتحسين اراضيهم ، وتشجيرها ، فان قدرة صغار الملاك قد ارتبطت بأموال ابنائهم العاملين في الخارج ، حيث كانوا يتعاونون في توفير المال اللازم لحفر بئر ارتوازي ولشراء موتور لسحب المياه الجوفية ، وهو عنصر اساسي لاستصلاح وتشجير الملكيات الصغيرة ، وبعد ان كانت هذه المسالة قاصرة حتى الستينات على اراضي كبار الملاك . وليس هنالك من ارقام توضح طبيعة ملكية الاراضي في القطاع ، ولكن ثمة قرائن تؤكد ان التطور المشار اليه انما كان بدرجة كبيرة من نصيب الملكيات الصغيرة، ومن هذه الدلائل تلازم الطفرة الزراعية المشار اليها ، مع طفرة مشابهة ، في التحويلات المالية من الخارج . فبينما زادت مساحة الحمضيات من ٦٢٠٠ دونم في العام ١٩٥٤ (٧) الى ٢٠٩٠٩ عام ١٩٦١ فقط (٨) ، ارتفعت الى ٦٨٠٠٠ دونم عام ١٩٦٦ (٩) ، وفي هذا الوقت كانت تحويلات العاملين التي تتم بالطريق الرسمي قد زادت من نحو ٣٣٦٤٤٣٩ جنيها عام ١٩٦١ (١٠) الى ٧٦٤٦٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٦ (١١) .

الامر الثاني ، هو عدم وجود ما يمنع كبار الملاك من تشجير اراضيهم منذ الخمسينات ، فهنالك الامكانيات المالية المتوفرة لهم في الداخل ، ولديهم ارصدة مجمدة في الخارج بالعملة الحرة ، والتي دفعت السلطات المصرية الى اصدار قرار يلزمهم باسترداد هذه الارصدة واعادتها للقطاع . اضافة لما تقدم، هنالك وفرة اليد العاملة الرخيصة ، والضرورية لاستصلاح وتشجير الاراضي، ناهيك عن عدم تأثر منتجي الحمضيات بضعف السوق الداخلي ، باعتبار ان الحمضيات هي سلعة تصديرية بالدرجة الاساسية بل واكثر من ذلك ، فان حجم ما يطرح منها في السوق الداخلي كان اقل بكثير من القدرة الاستهلاكية لسكان القطاع ، لدرجة اضطرت الادارة الى اصدار قانون يفرض على منتجي